



تأثير متطلبات اتفاقية بازل III على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في البحرين

The Impact Of Basel III Requirements On Financial Performance Of Islamic Banks in Bahrain

سنوسي أول إيمان *

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي،

جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

snouce1313@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/04

تاريخ القبول: 2025/11/12

تاريخ الإرسال: 2025/10/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر متطلبات اتفاقية بازل III على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في البحرين، وذلك بالاعتماد على بيانات زمنية ربع سنوية للفترة 2013 Q4 - 2023 Q3، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و طريقة جوهانسن للتكامل، أظهرت نتائج Johansen Cointegration Test وجود خمس علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، هذا ما يؤكد أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية يتأثر بعوامل مشتركة مستقرة و ليست عشوائية. كما أوضحت معاملات التكامل أن مؤشرات كفاية رأس المال (CAR)، و الرفع المال ي (LEVR)، و السيولة (LIQR) تساهم بصورة جوهرية في تشكيل العلاقة طويلة الأمد. في حين برز العائد على الأصول كمتغير محوري في ضبط التوازن المالي. توضح نتائج الدراسة أن متطلبات بازل 3 تؤثر بشكل تراكمي على ربحية و استقرار المصارف الإسلامية في البحرين، بما يعزز متانة النظام المصرفي الإسلامي البحريني على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية، اتفاقية بازل III ، أداء المالي ، تكامل مشترك.

Abstract :

This study aims to analyse the impact of Basel III requirements on the financial performance of Islamic banks in Bahrain, using quarterly time series data from 2013Q4 to 2023Q3. The study employed a descriptive analytical approach and the Johansen cointegration method. The results of the Johansen cointegration test revealed five long-term equilibrium relationships between the variables, indicating that the financial performance of Bahraini Islamic banks is influenced by stable, non-random factors. Additionally, integration coefficients revealed that capital adequacy (CAR), financial leverage (LEVR), and liquidity (LIQR) significantly contribute to the formation of long-term relationships. Mean while, the return on assets emerged as a key factor in maintaining financial balance. The results show that Basel 3 requirements have a cumulative effect on the profitability and stability of Islamic banks in Bahrain.

Key Words: Islamic Banks, Basel III Requirements, The Financial Performance, Cointegration.

JEL Classification: G21, G28, G32.

*مرسل المقال: سنوسي أول إيمان (snouce1313@gmail.com)



المقدمة

توجد فئتان رئيسيتان من البنوك: البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. تعتمد البنوك التقليدية في تحقيق أرباحها على الفرق بين الفائدة التي تتقاضاها من المقترضين والفائدة التي تدفعها للمودعين (Santos, 2000). في المقابل، تعمل البنوك الإسلامية وفق نظام مستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية وتستند إلى مفاهيم الاقتصاد الإسلامي. لقد بين محمد نجا الله أصدقي في ورقته "لماذا المصارف الإسلامية" عدم كفاءة التمويل بالقروض و عدم عدالته، و أثره السيئ على توزيع الدخل و الثروة، و يعتبر نظام المشاركة الذي يحل محل نظام الفائدة يحول العلاقة من علاقة مقرض و مقترض إلى علاقة تشاركية لها آثار مختلفة.

تعرف الصيرفة الإسلامية بأنها أي بنك أو مؤسسة تعلن صراحة التزامها بمبادئ الشريعة وتحظر استخدام معدلات الفائدة، سواء كانت دائنة أو مدينة. في ماليزيا، تعتبر المصارف الإسلامية بنوكا تجارية تهدف إلى تحقيق الأرباح لضمان بقائها. تؤكد تعريفات أخرى على الدور التنموي الذي يجب أن تؤديه المصارف الإسلامية، مثل تعريف (أحمد نجار، 1989) الذي يعتبر المصرف الإسلامي مشروعاً تنموياً في المقام الأول، وهو صاحب فكرة مستوحاة من النموذج الألماني الخاص بالبنوك الادخارية المحلية، و تم على إثرها إنشاء أول بنك إسلامي في 'ميت غمر' مصر سنة 1963م.

من ناحية أخرى، تزايد الاهتمام بالأداء المالي للمؤسسات المالية التقليدية مقارنة بالمؤسسات المالية الإسلامية، خاصة بعد الأزمات والصدمة التي تعرضت لها الأنظمة المالية. يعتمد هذا الاهتمام على المؤشرات الدقيقة التي تساعد في تقييم فعالية البنوك، وكذلك قياس التوجهات التي تتماشى مع الأهداف المحددة لتحسين الكفاءة في اتخاذ القرارات المالية. وباستخدام هذه الأدوات، يتم التوصل إلى استراتيجيات تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي وضمان استمرارية النمو الاقتصادي.

مؤخراً، جذب قياس الأداء المالي في المؤسسات المالية انتباه العديد من الباحثين نظراً للتغيرات السريعة في الهياكل و طرق قياس الأداء المالي. من المهم تقييم أداء البنك من خلال مراقبة الحالة المالية بشكل عام، وهو أمر ضروري للمستثمرين والمودعين والمنظمين والمديرين في البنوك (Ajlouni & Hmedet, 2011). أجرى (Samad, 2004) دراسة لتقييم الأداء وإجراء مقارنة بين ستة بنوك إسلامية وخمسة عشر بنكاً تجارياً في البحرين. قام باستخدام ثلاثة نسب لقياس الأداء، الربحية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان خلال الفترة من 1991 إلى 2001. أظهرت النتائج أنه لا توجد اختلافات من حيث الربحية والسيولة بين هذه البنوك. أما من حيث الحجم وأدائها، كانت البنوك التجارية (CBs) متفوقة على البنوك الإسلامية (IBs) وعلى النقد، كانت البنوك التجارية أكثر تعرضاً لمخاطر الائتمان مقارنة بالبنوك الإسلامية، حيث كان أداء الائتمان للبنوك الإسلامية تفوق بشكل كبير تلك الخاصة بالبنوك التجارية. على ضوء ما سبق و بناء على أهمية الأداء المالي للمصارف.

و في ظل الاهتمام المتزايد للتمويل الإسلامي خاصة بعد التطور و التوسع الملحوظ على الساحة العالمية، تبلورت إشكالية الدراسة في الصيغة التالية: ما مدى تأثير متطلبات معايير بازل III (كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية البحرينية ؟

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف التالية.

- تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية البحرينية لتطبيق مقررات بازل.
- تقييم أداء المصارف من خلال تتبع تطور النسب المالية خلال فترة الدراسة.
- تحليل مؤشرات الأداء المالي، لما له أهمية في تحقيق الاستقرار المالي.

منهجية البحث: تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري للدراسة، و المنهج التجريبي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتقدير العلاقة بين متطلبات بازل المعبر عنها بمؤشر كفاية رأس المال، و الرافعة المالية و السيولة، على الأداء المالي في المصارف الإسلامية البحرينية.

فرضيات الدراسة: لبلوغ أهداف الدراسة، و معالجة الإشكالية المطروحة، تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- H1: تفترض هذه الدراسة أن مؤشر متطلبات كفاية رأس المال (CAR) و متطلبات الرافعة المالية (LEVR) لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول (ROA) في المصارف الإسلامية البحرينية.
- H2: توجد علاقة طويلة الأجل بين متطلبات بازل 3 و الأداء المالي للمصارف الإسلامية في البحرين.
- H3: مؤشر العائد على الأصول (ROA) له دور محوري في ضبط التوازن طويل الأجل مقارنة ببقية المتغيرات.
- H4: تمكنت المصارف الإسلامية البحرينية من التحكم في إدارة السيولة و تحقيق العائد و الأرباح.

الأدبيات السابقة:

إن رأس المال التنظيمي، الذي يعادل عادة متطلبات رأس المال، وعلاقته بأداء البنوك موضوع نقاش واسع، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. في حين تهدف متطلبات رأس المال إلى الحد من المخاطرة المفرطة وضمان استقرار البنوك. تسلط مجموعة من الأدبيات الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية لمتطلبات معايير بازل 3 و بالأخص كفاية رأس المال، نذكر منها دراسات كل من (Triki et al. (2017)، (Deli and Hasan (2017)، (Bermpei et al. (2018) و المراجع الواردة فيها. تعتبر بعض الدراسات إلى أن متطلبات رأس مال البنوك متغيراً محورياً في تفسير أداء البنوك الإسلامية، كما تبقى الأبحاث التي تتناول تأثير متطلبات رأس المال على هذه البنوك محدودة نسبياً. ومن بين الدراسات الحديثة في هذا السياق، تأتي أعمال (Alam (2014)، و (Zins، (2017)، (Weill، (2017)، (Ibrahim and Rizvi (2017).

اعتمدت دراسة (Alam (2014) على عينة من 70 بنكا إسلاميا و 165 بنكا تقليديا ل 11 دول ذات أنظمة مصرفية مزدوجة، ركزت الدراسة على دور متطلبات رأس المال في تحديد مستوى المخاطر، المعبر عنها بالنسبة الآتية،



(احتياطات خسائر القروض/ إجمالي الأصول)، بينت النتائج أن متطلبات رأس المال والرقابة الخاصة تسهم في خفض المخاطر لدى النوعين من البنوك، في حين تدفع قيود النشاط البنوك التقليدية إلى تحمل مخاطر أعلى، مع ميل البنوك الإسلامية إلى اتخاذ موقف أكثر حذرا. من ناحية أخرى وجد كل من (Zins و Weill 2017) أن اتفاقية بازل II لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية، بل توسع الفجوة في مستويات المخاطر بينها وبين نظيراتها التقليدية. أما Ibrahim et Rizvi (2017)، فقد درسا العلاقة بين حجم البنك واستقراره، وفحصا تباين أثر اللوائح المصرفية حسب حجم البنوك الإسلامية. وخلص الباحثان إلى أن التشديد التنظيمي في متطلبات رأس المال وقيود النشاط يعزز استقرار البنوك الكبيرة، في حين يولد أثرا عكسية بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم. تواجه البنوك الإسلامية عادة نفس البيئات التنظيمية التي صممت في الأصل للبنوك التقليدية، مثل متطلبات بازل التي صممت في الأصل للبنوك التقليدية. قام (Mansor 2019) بتقييم العلاقة بين متطلبات بازل المتعلقة بكفاية رأس المال و مخاطر المصارف الإسلامية، و ربحيتها، و الكشف إذا ما كانت هذه العلاقة تختلف باختلاف حجم البنك و رأس ماله و سيولته. اعتمد الباحث في تقديره نموذج GMM على عينة مكونة من 45 بنك إسلامي موزع جغرافيا على 13 دولة. بعد استخدام عدة اختبارات على Panel منها، اختبار Hansen للتحقق من صلاحية النموذج، و اختبار (Arellano-Bond 1998)، أسفرت نتائج الدراسة إلى وجود تباينات في هذه العلاقة، و التي تتأثر بشكل أساسي بحجم البنك، فإن البنوك الصغيرة تتعرض لتأثير سلبي أكثر، حيث تصبح أقل استقرار و أدنى ربحية، كما يتراجع نمو القروض لديها لمواجهة متطلبات رأس المال الأكثر صرامة، على عكس المصارف الإسلامية كبيرة الحجم التي أظهرت علاقة إيجابية لرأس المال و نمو القروض. من ناحية أخرى يوثق الباحث أن متطلبات رأس المال تؤثر سلبا على ربحية المصارف ذات رأس المال العالي دون أن تؤثر على استقرارها و نمو قروضها.

تناولت دراسة (Iqbal et al 2017)، أداء سبعة بنوك تجارية (3 مصارف إسلامية و 4 تقليدية) مدرجة في بورصة البحرين خلال الفترة 2001-2015. استخدم الباحثون طريقة تحليل النسب المالية FRA، لدراسة العلاقة بين السيولة و كفاية رأس المال و كفاءة التشغيل و الرافعة المالية على الأداء المالي معبرون عنه بنسب الربحية. أظهرت نتائج الدراسة أن جميع البنوك محل الدراسة تتمتع بنسبة مقبولة من الأصول المعرضة للمخاطر، كما أثبتت كذلك وجود علاقة إيجابية بين الربحية وكفاية رأس المال، و بين الربحية و كفاءة البنوك التجارية في مملكة البحرين، إضافة إلى ذلك لم يلاحظ اختلاف كبير في الربحية أو السيولة بين البنوك التقليدية و الإسلامية، على عكس كفاية رأس المال التي أظهرت فروق كبيرة بينهما.

I. الإطار النظري للأداء المالي:

توجد اختلافات في وجهات نظر الباحثين حول الأداء، ويمكن الاستنتاج أن مقياس الأداء المالي يتكون من الإيرادات والتكاليف والأرباح. وتعتبر المؤسسة ذات أداء جيد هي تلك التي تولد أعلى قيمة من الإيرادات وتُدفع تكاليف أقل لتحقيق نسبة أعلى من الأرباح (Qasim et al, 2017). يوفر أداء البنك إشارة مهمة للمستثمرين و المودعين حول ما إذا كان ينبغي سحب أموالهم من البنك أو مواصلة الاستثمار فيه، كما يساهم في تحسين الخدمات المصرفية مثل القروض والودائع، ويعزز في الوقت نفسه التمويل البنكي (Samad&Hassan, 1999).

1. مفهوم الأداء:

تعد عملية تقييم الأداء حسب (سعيد و علي، 2014) هي تقييم ما تم إنجازه مقارنة بما تم التخطيط له كما و نوعا خلال مدة زمنية معينة باستخدام مجموعة من المعايير و المؤشرات و الأدوات كافة و تحديد الانحرافات، ثم اتخاذ الإجراء اللازم لتصحيحها.

إن مفهوم الأداء المالي هو من أهم المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من نشاطاتها، إضافة إلى الأداء الكلي بمؤشرات قد تم تحديدها مسبقا بهدف تحديد الانحرافات على الأهداف و تجنب تكرارها مسبقا (غسان، 2015).

2. مؤشرات الأداء:

تهدف الإدارة المالية في المصارف التجارية إلى تعظيم أرباح المساهمين، و من أهم المؤشرات المعتمدة في قياس الأداء هو مؤشرات الربحية، تستخدم الدراسة نسب الربحية ونسب السيولة لقياس أداء البنك، نسبة لأدبيات سابقة، مثل باتنام (1983)، سايب (1996)، سماد (1999)، صالح وزيتون (2006).

3. طرق تحليل الأداء في المصارف:

1.3. طريقة تحليل النسب المالية: (FRA) Financial Ratio Analysis

تم تطبيق تحليل النسب المالية (FRA) لأول مرة في ثلاثينيات القرن الماضي، وهو أداة لقياس أداء الشركات. ذكر (Osteryoung et al 1992) أن النسب المالية كانت تستخدم على نطاق واسع من قبل المحللين الماليين، والمقرضين، ومديري الشركات الصغيرة، والباحثين الأكاديميين. في السنوات الأخيرة، أجريت العديد من الدراسات لقياس أداء القطاع المصرفي باستخدام منهجية تحليل النسب المالية، نذكر منها دراسات كل من (Samad & 2000; Yudistira 2003; Rim & Stiroh, 1999; Samad & Hassan, Bashir 2012; , 2008; Shehzad & Kamran, 2005; Moin, 2003; Al-Maghaireh 2012; , 2014; Olarewaju, 2013; Hunjra & Bashir, Omari 2015).

قارن (Al-Maghaireh, 2005)، بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة باستخدام تحليل النسب المالية (FRA) أظهرت هذه الدراسة أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من البنوك



غير الإسلامية من حيث الربحية، والملاءة، والسيولة، وتعتبر أقل خطورة على مدى فترة 5 سنوات من 2000 إلى 2004. أجرت (Hunjra et al, 2014)، دراسة في باكستان لقياس الأداء المالي للبنوك التقليدية (CBs) والبنوك الإسلامية (IBs) بهدف مساعدة المساهمين والمديرين والمودعين والمستثمرين من خلال تقديم معلومات دقيقة عن الوضع المالي للبنوك. استخدمت الدراسة البيانات المالية السنوية للبنوك خلال فترة 2008-2012، وطبقت تحليل النسب المالية (FRA)، شملت الدراسة على كل من نسب كفاية رأس المال، والربحية، والمخاطر والملاءة المالية، والسيولة، وتدفق النقد. وجدت الدراسة أن البنوك الإسلامية أقل ربحية، وأقل كفاءة في النشر، ولكنها أكثر سيولة وأقل خطورة مقارنة بالبنوك التقليدية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلافات معنوية كبيرة في متوسطات نسب الربحية وكفاية رأس المال وتدفق النقد بين هذين النوعين من البنوك.

2.3 طريقة تحليل مغلف البيانات DEA :

أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) يعرف أيضا بأسلوب النقطة القصوى، حيث يشكل جدار الحدود الكفاءة من الوحدات ذات الكفاءة القصوى، على عكس الأساليب الاقتصادية القياسية التي توفر دالة الإنتاج المتوسطة. هذا الأسلوب يحدد جدار الحدود الكفاءة الذي يتكون من أفضل الأداءات الملاحظة، ومن ثم يتم تحديد قيمة مؤشر أداء الوحدة بناء على ذلك الأداء و هو أداء نسبي.

مصطلح "تحليل مغلف البيانات" هو الترجمة الشائعة للمصطلح الإنجليزي "Data Envelopment Analysis"، ويستخدم بعض الباحثين أيضا مصطلح "تطويق البيانات" أو "تحليل تطريف البيانات"، ويعود الاختلاف إلى تباين الترجمة لكلمة "Envelopment" سبب تسمية هذا الأسلوب بهذا الاسم هو أن الوحدات الكفاءة (الوكالات البنكية مثلا) تكون في المقدمة وتغلف الوحدات غير الكفاءة. يجدر بالذكر أن الاختلاف اللغوي لا يؤثر على جوهر الموضوع، حيث يعرف جميع من كتبوا عن هذا الأسلوب باللغتين العربية والإنجليزية أنه "طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الإدارية (وحدات اتخاذ القرار) من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات بناء على الأداء الفعلي لها. قامت دراسة (حيدوشي، وعيل، 2018) استخدام تقنية تحليل مغلف البيانات "DEA" لقياس كفاءة أداء 15 وكالة بنكية تنشط في الجزائر العاصمة، التابعة لأحد البنوك العمومية، بهدف تحليل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى كل وكالة، وتحديد الفروقات في الأداء بين هذه الوكالات. كشفت نتائج الدراسة أنه من أصل 15 وكالة بنكية، يوجد 07 وكالات تحصلت على مؤشر كفاءة تقنية يساوي 1. حيث تميزت هذه الوكالات بالكفاءة في الأداء من خلال التحكم في استعمال الموارد، في حين تميزت باقي الوكالات بعدم كفاءة الأداء راجع بشكل كبير إلى قصور أنماط التسيير المرتبط بالفاعلية و المردودية.

II. الخلفية النظرية لاتفاقية بازل III:

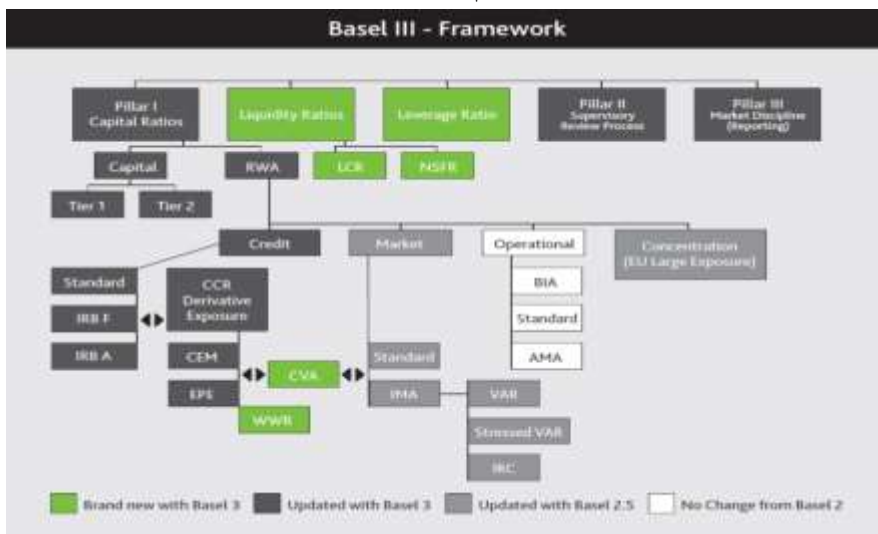
تم إصدار اتفاقية بازل I عام 1974، من طرف بنك التسويات الدولية The Bank for International Settlements، هذه اللجنة متخصصة في وضع معايير المناسبة للرقابة المصرفية، للوصول إلى السلامة المصرفية و تجنب التعثر المصرفي. حيث حددت حدا أدنى لمعيار كفاية رأس المال بنسبة 8% لمواجهة مخاطر الائتمان. غير أن بعض السليبيات التي نتجت عنها أظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في هذه الاتفاقية، الأمر الذي أدى إلى صدور اتفاقية بازل II عام 2004، والتي أضافت ركيزتين أساسيتين هما: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والمراجعة الرقابية وشفافية السوق، تكملة للركيزة الأولى. ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008، بادرت لجنة بازل إلى إجراء تعديلات جوهرية على اتفاقية بازل II، ما أسفر عن إصدار اتفاقية بازل III عام 2010، التي هدفت إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والحد من الضغوط النظامية. سنركز على اتفاقية بازل 3 كونها نتيجة لامتدادات بازل I و بازل II.

1. مقررات بازل III:

تعد بازل 3 أحد المعايير التنظيمية العالمية التي تختص بملاءة رأس المال و السيولة المصرفية، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل 3 في 12 سبتمبر 2010. و تعتبر بمثابة مجموعة شاملة من التدابير و التوجيهات الرقابية بغية تعزيز الجوانب الإصلاحية المصرفية. تهدف هذه التدابير إلى: تحسين إدارة المخاطر و حوكمة المصارف؛ تعزيز الشفافية و الإصلاح في المصارف على مستوى العالم؛ تحسين قدرة المصارف على استيعاب الصدمات و الأزمات المالية (نبيل حشاد، 2010). و فيمايلي، أهم خمسة محاور للاتفاقية الجديدة.

2. محاور معايير بازل 3

الشكل (1): أهم محاور معايير بازل III



المصدر: Moody's Analytics & The Institute of Banking Symposium, 2011



المحور 1: كفاية رأس المال يقوم المفهوم الأساسي لرأس المال في اتفاقية بازل III على شريحتين رئيسيتين:

الشريحة الأولى (Tier1): تشمل رأس المال الأساسي للبنك، المتمثل في الأسهم العادية و الأرباح الغير موزعة، باعتبارها أدوات قادرة على امتصاص الخسائر فور وقوعها.

الشريحة الثانية (Tier2): رأس المال المساند، يشمل أدوات مالية ذات أجل لا يقل عن خمس سنوات، تستخدم فقط لتحمل الخسائر في حال تصفية البنك، و لا تعتبر جزءا من رأس المال الأساسي.

المحور 2: تغطية مخاطر الجهات المقرضة (CCR): تغطي العمليات المرتبطة بالمخاطر، الناشئة عن الجهات المقرضة. إلى جانب متطلبات إضافية لمواجهة هذه المخاطر. كما تساهم في تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية.

المحور 3 : نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio): تعتبر زيادة حجم الأصول المرجحة بالمخاطر من السمات الأساسية التي سبقت الأزمة المالية، حيث اضطرت البنوك إلى مواجهة انخفاض قيم الأصول و تراجع أسعارها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الخسائر و تزايد الضغوطات السوقية. عملت اللجنة على إدراج نسبة الرفع المالي كأداة شفافة لا ترتبط بقياس المخاطر بشكل مباشر، و إنما تهدف إلى دعم متطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر و الحد من تأثيرها.

المحور 4: معيار السيولة: أظهرت الأزمة المالية الأخيرة سوء تسيير السيولة من قبل البنوك مما زاد تفاقم الأزمة، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بفرض معيارين دوليين لقياس السيولة:

- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): تستخدم لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط و الطويل، و الهدف منها توفير المصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

- نسبة تغطية السيولة (LCR): تعد هذه النسبة أداة وقائية رئيسية، تهدف إلى ضمان قدرة المصرف على تلبية احتياجاته من السيولة (أي امتلاك أصول سائلة عالية الجودة) بشكل ذاتي خلال فترة تمتد إلى 30 يوما، لمواجهة ضغوط مالية حادة.

المحور 5: الدورات الاقتصادية Procyclicality : يشير مفهوم التقلبات الدورية إلى ميل الأنشطة المالية إلى التضخم في فترات الرواج و الانكماش في فترات الركود، و تهدف هذه النسبة لتعزيز القدرة على امتصاص الصدمات عند تراجع النشاط الاقتصادي أو تدهور نوعية القروض، و عليه فرضت اتفاقية بازل 3 على المصارف تكوين احتياطات رأسمالية إضافية مخصصة لمواجهة مخاطر التقلبات الدورية. (سعيد و علي، 2014).

3. تطبيق معايير بازل III في المصارف الإسلامية:

يمكن تطبيق بعض المعايير التنظيمية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية، فإن العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تقدم سمات خاصة، لا تتناولها المعايير التنظيمية الدولية، و إدراكا لهاته المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في عام 2002 كهيئة دولية لوضع المعايير الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية. أصدر المجلس 22 معيار و مجموعة من

المبادئ التوجيهية و المذكرات لتغطية مختلف الجوانب التنظيمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و التأمين التكافلي، و أسواق رأس المال (Bhambra, 2007). يتم تصنيف الأطر التنظيمية للبنوك الإسلامية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

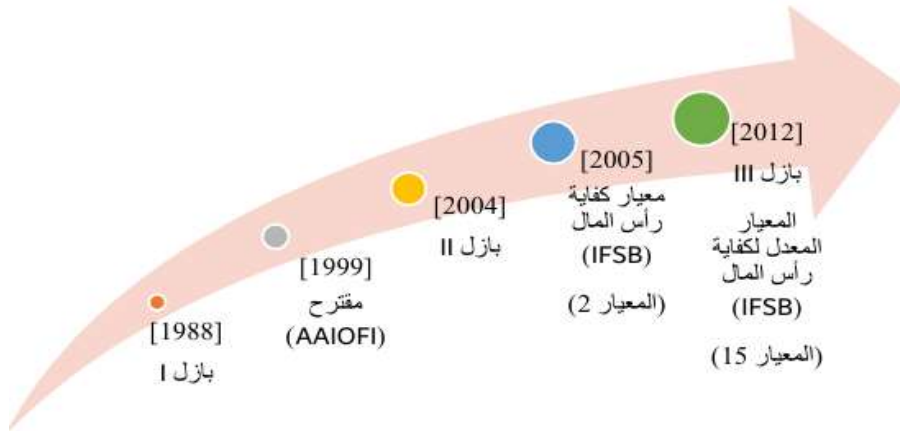
● الفئة الأولى: تضم عددا محددا من الدول التي أصدرت إرشادات تنظيمية خاصة بالبنوك الإسلامية. ومن أمثلة ذلك عمان حيث أصدر البنك المركزي "الإطار التنظيمي الشامل للصيرفة الإسلامية" عام 2012.

● الفئة الثانية: تضم الدول التي تلزم فيها البنوك الإسلامية بتطبيق القواعد المطبقة على نظيراتها التقليدية، مع إدخال بعض التعديلات والتكيف لتلاءم المعاملات المتوافقة مع الشريعة. ومن الأمثلة على ذلك سلطة دبي للخدمات المالية وبنك بنغلاديش المركزي، حيث تطبق اللوائح نفسها على المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية مع بعض التغييرات لاستيعاب عمليات الأولى.

● الفئة الثالثة: تضم الدول التي تعمل فيها البنوك الإسلامية ضمن النظام التنظيمي ذاته المطبق على البنوك التقليدية. وتشمل هذه الدول السعودية والمملكة المتحدة، حيث تقوم البنوك الإسلامية بمواءمة عملياتها بما يتوافق مع اللوائح القائمة.

وفي الدول التي لا تمتلك لوائح محددة للتمويل الإسلامي، يتعين على جميع البنوك، بما في ذلك الإسلامية، الامتثال للأحكام التنظيمية الوطنية المستندة إلى معايير بازل. وفي هذه الحالات، يتعين على البنوك الإسلامية تطوير منتجات وأدوات مالية تتوافق في الوقت ذاته مع متطلبات الشريعة الإسلامية ومع المعايير التنظيمية الوطنية (Sairally & Mustafa, 2013). في ما يلي التطور التاريخي لاتفاقية بازل.

الشكل (2): التطور التاريخي للمتطلبات الاحترازية في المصارف الإسلامية



المصدر: صندوق النقد العربي، 2020 العدد 11

4. تطبيق اتفاقية بازل 3 على المصارف الإسلامية في البحرين:

قام البنك المركزي البحريني بإصدار توجيهات عالية المستوى في شهر جوان 2013 ضمن جهوده الرامية لتعزيز الإطار الرقابي، حرصا منه على تنفيذ اتفاقية بازل III و ذلك خلال عدة مراحل. أصدر البنك المركزي تعليمات لجميع البنوك بإعداد تقارير أولية عن نسب الرافعة وكفاية رأس المال و نسب السيولة بشكل ربع سنوي من مارس



2013. يوفر الإطار الزمني المعتمد ترتيبات انتقالية لهدف الامتثال لمتطلبات رأس المال الجديدة. شهدت الساحة المصرفية البحرينية اندماج 8 بنوك في 3 كيانات بنكية، قصد تقوية المركز المالي. كما تشكل نسبة كفاية رأس المال تحدياً كبيراً نظراً لارتباط الاقتصاد بالعائدات النفطية بنسبة كبيرة. حسب تصريح رئيس مجلس هيئة المحاسبة والمراجعة في 2018م إن المصارف الإسلامية في مملكة البحرين لديها ملاءة مالية تلي متطلبات معايير بازل 3، وتحقق كذلك معايير الأيووفي التي تفوق في اشتراطاتها معايير بازل 3. (زبير و سناء، 2018).

III. الملامح الرئيسية لتجربة البحرين في الصيرفة الإسلامية:

بالرغم من حداثة و نشأة المالية الإسلامية فقد أصبح عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية 360 مؤسسة في حوالي 37 دولة، منها 198 بنكا إسلاميا تجاريا، بالإضافة إلى 111 بنكا تقليديا لديه نوافذ تقدم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. (The banker, 2015, p3).

برزت البحرين كمركز مالي إقليمي منذ عام 1976 بفضل انفتاح سوقها أمام البنوك الأجنبية، على عكس السعودية والكويت اللتين قيدتا التراخيص للبنوك ذات الملكية المحلية. تتميز البحرين بكونها موطناً لأكبر عدد من المؤسسات المالية الإسلامية عالمياً، حيث تضم 24 بنكا إسلاميا و 11 شركة تكافل تخدم الأسواق الإقليمية. يرجع نجاح البحرين النسبي إلى دعم مصرف البحرين المركزي في تعزيز مكانة البحرين كمركز للتمويل الإسلامي، مع غياب المنافسة الإقليمية نتيجة رفض الدول المجاورة منح تراخيص جديدة للبنوك الإسلامية. تستضيف البحرين مقر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، (Turen, 1991) وهي هيئة دولية تُعتمد معاييرها عالمياً، إضافة إلى سوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) الذي يعمل على توحيد معايير أسواق المال الإسلامية. ومع ذلك، لم تلق هذه الجهود دعماً واسعاً من دول الخليج الأخرى، التي ركزت على تطوير أسواقها المحلية. تواجه البنوك الإسلامية المحلية، مثل بنك البحرين الإسلامي وبنك شميل، تحديات تتعلق بصغر حجمها وقدرتها على الاستدامة، خاصة مع دخول بنوك دولية السوق كالسعودية (كجزء من شروط انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة). وعلى الرغم من دعم مؤسسات مثل بيت التمويل الكويتي والبنك الإسلامي للتنمية، إلا أن مركز إدارة السيولة في البحرين لم يحقق نجاحاً كبيراً، مع اعتماد إصدار الصكوك غالباً على بنوك استثمار دولية (wilson, 2009). في عام 2021، بلغ إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في البحرين 34.6 مليار دولار أمريكي، مما يعكس مكانتها كأحد أكبر الأسواق في المنطقة.

ووفقاً للتقرير العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية لعام 2022، احتلت البحرين المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والسادسة عالمياً في قطاع خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

IV. النموذج القياسي:

1. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 23 مؤسسة مصرفية إسلامية، تتمثل في 6 بنوك إسلامية في مجال التجزئة، و6 بنوك إسلامية في مجال الجملة، وفرعين لبنوك أجنبية في قطاع الجملة، بالإضافة إلى 9 نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية، باستثناء شركات التأمين التكافلي، للفترة 2013-2023، و تم اختيارها على أساس توفر البيانات المالية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

2. متغيرات الدراسة:

لدراسة أثر اتفاقية بازل 3 على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في البحرين، تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على الأدبيات السابقة و المتمثلة في نسب كفاية رأس المال و السيولة و الرافعة المالية، بالإضافة إلى مؤشرات الربحية. و في الشكل رقم (3) توضيح متغيرات الدراسة و طريقة حسابها.

الشكل (3): متغيرات الدراسة و طريقة حسابها

المؤشرات	طريقة الحساب	الرمز
المتغيرات المستقلة		
المؤشرات المصرفية		
ملاءة رأس المال	$CAR = \frac{\text{إجمالي رأس المال الأنظمي}}{\text{إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر}} \times 100 = CAR$	CAR (Capital Adequacy Requirements)
متطلبات السيولة	$LIQR = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100 = LIQR$	LIQR Liquidity Requirements
متطلبات الرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية)	$LEVR = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق المساهمين}} = LEVR$	LEVR Leverage requirements
حجم البنك	$Ln = Asset$	Bank size
المتغير التابع		
مؤشرات الأداء		
العائد على الأصول	$ROA = \frac{\text{عائد الأرباح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	ROA Return on Asset
العائد على حقوق الملكية	$ROE = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية أو المساهمين}}$	ROE Return On Equity

المصدر: من إعداد الباحثة

3. طريقة التقدير:

بعد اختيار العينة و المتغيرات المناسبة للإجابة على إشكالية الدراسة، تم تحديد نموذج لتقدير أثر متطلبات بازل 3 على الأداء المالي في المصارف الإسلامية البحرينية المعبر عنها بأحد المؤشرات الربحية، المتمثل في طريقة التكامل المشترك. تمثلت معادلة التقدير كما يلي:

$$ROA = \alpha + \beta_1 CAR + \beta_2 LIQR + \beta_3 LEVR + \beta_4 LnAsset + \varepsilon \dots (1)$$

β تمثل معاملات تقدير المعادلة

● العائد على الأصول (ROA): هو صافي الربح على إجمالي الأصول، و هو مؤشر يعبر على مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصوله، كما يقيس الأداء في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. المتغيرات المستقلة:

● حجم البنك (Asset): يدل هاذ المتغير على حجم المصرف و يتم قياسه باستخدام لوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول.

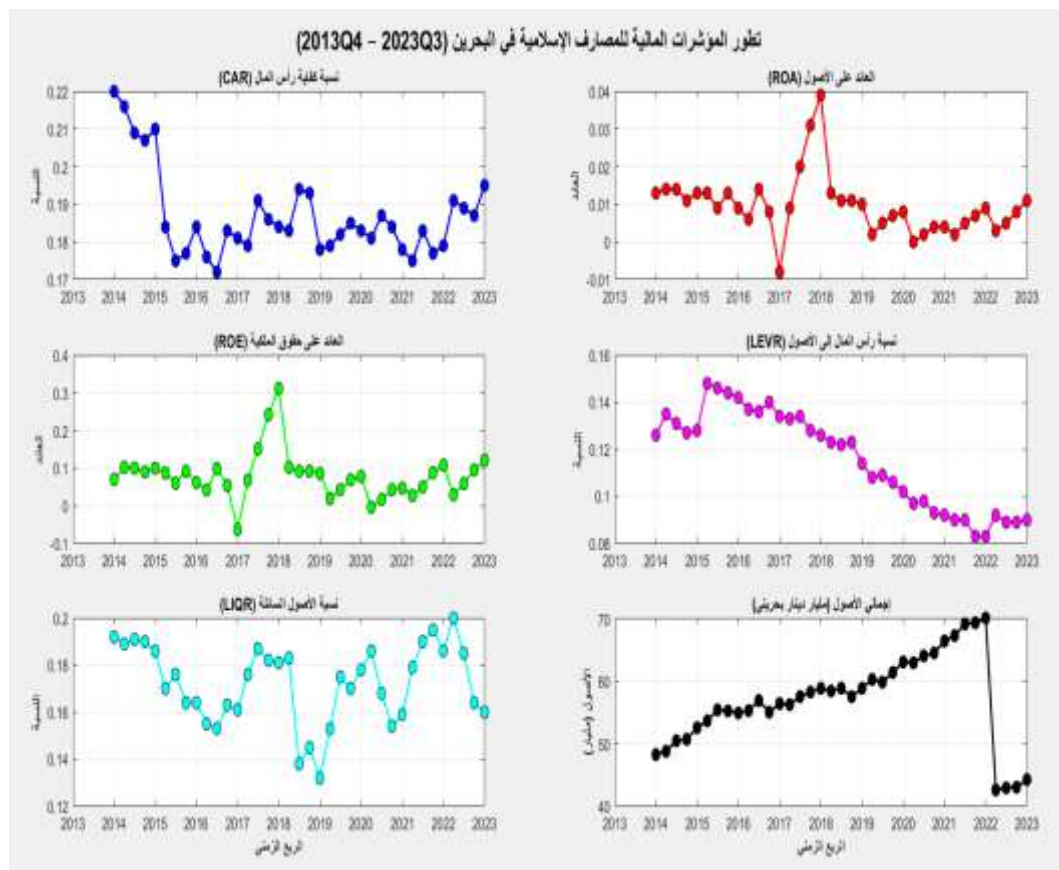
● ملاءة رأس المال (CAR): هي نسبة كفاية رأس المال المصرف مرجحة بالمخاطر، و هي أداة لقياس ملاءة المصرف لتسديد التزاماته و تغطية المخاطر المحتملة، تحسب النسبة بقسمة إجمالي رأس المال على إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

● متطلبات السيولة (LIQR): هو مؤشر يعبر على قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع و كذا مواجهة الطلب على التمويل، و يتم حسابه من خلال قسمة الأصول السائلة على مجموع الأصول.

● متطلبات الرافعة المالية (LEVR): كلما ارتفعت نسبة LEVR دلت على أن البنك يعتمد بشكل أكبر على الديون مقارنة بحقوق المساهمين في تمويل أصوله يعني كذلك القدرة على تحويل الديون إلى الأصول مما يزيد احتمالية تأثيره سلبا في حالة حدوث الصدمات المالية.

1.3 تطور المؤشرات المالية:

الشكل (4): تطور المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية في البحرين (2013Q4-2023Q3)



المصدر: مخرجات MATLAB.2021

- **CAR:** تراوحت نسبة كفاية رأس المال بين 17.2 % و 22% وهي أعلى بكثير من الحد التنظيمي الدولي (8%) مما يعكس متانة هيكل رأس المال، يدل استقرار النسبي للمؤشر على سياسات رقابية فعالة من مصرف البحرين المركزي.
- **ROA:** يشير انخفاض متوسط العائد على الأصول إلى محدودية كفاءة التشغيل في توليد الأرباح، في الربع الثالث لسنة 2016 سجل انخفاض حاد نتيجة تدهور جودة التمويل، ليرتفع بعدها في الربع الأخير ل سنة 2017 تزامنا مع ارتفاع في أسعار النفط.
- **ROE:** أظهر مؤشر العائد على حقوق الملكية تقلبات شديدة، من (-6.3% في 2016Q3) إلى (31.2% في 2017Q4) مما يدل على استخدام عالي للرفع المالي و تراجع في جودة الأصول أو هوامش الربح.

• **LEVR:** سجل مؤشر الرافعة المالية انخفاض متتالي من 2015 إلى 2023 ، هذا ما يعكس اتجاه نحو التمويل الخارجي لدعم النمو.

• **LIQR:** شهدت نسبة الأصول السائلة تذبذبات واضحة بين الانخفاض و الارتفاع، قد يشير إلى توجه استثماري محفوف بالمخاطر في أصول صعبة التسييل. في ما يعكس الارتفاع سنة 2020 تحفظا في إدارة السيولة خلال الجائحة.

• **ASSET:** يلاحظ نمو ثابت في إجمالي الأصول لغاية سنة 2021 ، ليحقق بعدها انخفاض حاد سنة 2022 بنسبة 40%. و تعتبر هذه النسبة تدهور غير طبيعي لإجمالي الأصول، يمكن تفسير هذا على الأرجح في تغيير في منهجية الإبلاغ، مثل نقل الأصول إلى جهة تابعة أو استبعاد بعض الفروع أو تصفية وحدات الإنتاج.

يمكن أن نظيف إلى ما سبق، مبررات اقتصادية عالمية كان لها تأثير مباشر على متغيرات الدراسة من خلال الشكل الآتي:

الشكل (5): أهم التأثيرات الخارجية على متغيرات الدراسة



المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي (2023)، ص 28.

3.2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

- أ. اختبار **Zivot-Andrews** و **KPSS** : يستخدم لاختبار وجود جذر وحدوي (Unit Root) مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود كسور هيكلية في السلسلة الزمنية في المستوى أو الاتجاه أو كلاهما.
- الفرضية الصفرية (H_0): السلسلة تحتوي على جذر وحدوي مع وجود كسر هيكلية.
 - الفرضية البديلة (H_1): السلسلة مستقرة بعد أخذ الكسر الهيكلية في الاعتبار.

ب. اختبار **KPSS** : هذا الاختبار عكس اختبارات الجذر اللاحدي الأخرى.

○ الفرضية الصفرية (H_0): السلسلة مستقرة.

○ الفرضية البديلة (H_1): السلسلة غير مستقرة.

تمثلت نتائج الاختبارين في الجدول التالي :

الجدول (1): نتائج اختبار Zivot-Andrews و KPSS

النتيجة النهائية	القرار (KPS)	نتيجة KPSS (عند المستوى)	القرار (Zivot)	إحصاء Zivot-Andrews	نقطة الكسر (Zivot)	المتغير
شبه مستقر (KPSS يؤكد الاستقرار، لكن Zivot لا)	مستقر	0.2156 (مع ثابت) < القيمة الحرجة	غير مستقر (فشل الرفض)	-4.16206	2015Q4	CAR
متناقض Zivot يشير لعدم الاستقرار، KPSS للاستقرار	مستقر	0.3211 (مع ثابت) < القيمة الحرجة	غير مستقر	-4.43021	2017Q1	ROA
متناقض (KPSS يستقر، Zivot لا)	مستقر	0.1269 القيمة < (مع ثابت) الحرجة	غير مستقر	-4.41020	2019Q1	ROE
متفق (كلاهما) يشيران لعدم الاستقرار	غير مستقر	0.7018 (مع ثابت) > القيمة الحرجة	غير مستقر	-3.46580	2018Q4	LEVR
يميل للاستقرار (توافق نسبي)	مستقر	0.1365 (مع ثابت) < القيمة الحرجة	مستقر جزئياً (عند 10%)	-4.77647	2018Q2	LIQR
متفق (ثبات قوي جداً)	مستقر	0.1608 (مع ثابت) < القيمة الحرجة	مستقر جداً عند جميع المستويات	-15.5369	2022Q1	LnAst

المصدر: مخرجات Eviews.13

تعكس نتائج الاختبار في الجدول أعلاه أن أغلب المتغيرات المدروسة تتسم بعدم الاستقرار في المستوى، و لكن تستقر عند الفرق الأول مع أخذ الكسور الهيكلية بعين الاعتبار. و هو ما يبرر استخدام نماذج مثل Johansen Cointegration Test لاختبار وجود تأثير طويل الأجل بين متغيرات الدراسة. أظهر كلا الاختبارين تناقضا، حيث بعض المتغيرات يعتبرها KPSS مستقرة بينما ZIVOT-Andrews يرى أنها غير مستقرة، ما عاد مؤشر متطلبات السيولة الذي كان مستقرا في كلا الاختبارين، و هذا راجع لحساسية ZIVOT لتغيرات هيكلية محددة في العينة.

3.3 تقدير نموذج التكامل المشترك:

تم إجراء اختبار Johansen-Hendry-Juselius للتأكد من وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، خلال الفترة (2013Q4-2023Q3) و بلغت عدد المشاهدات 40، مع افتراض وجود ثابت في ديناميكيات الأجل القصير.

● أظهرت نتائج اختبار الأثر (Trace Test) ما يلي:

○ وجود خمس علاقات تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5%، حيث تجاوزت جميع إحصاءات الأثر القيم الحرجة.

○ رفض الفرضية الصفريية بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك، مما يشير إلى أن المتغيرات الخمسة تتحرك على المدى الطويل ضمن مسار توازني مشترك.

الجدول (2): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك trace test

الاحتمالية (.Prob)	القيمة الحرجة (%5)	إحصاء Trace	القيمة الذاتية (Eigenvalue)	الفرضية (عدد علاقات التكامل المشتركة)
0.0000	69.81889	134.0395	0.771803	لا يوجد تكامل (None)
0.0000	47.85613	79.37037	0.587662	على الأكثر 1 (At most 1)
0.0003	29.79707	46.59166	0.440956	على الأكثر 2 (At most 2)
0.0014	15.49471	25.07516	0.337062	على الأكثر 3 (At most 3)
0.0017	3.841465	9.865422	0.234046	على الأكثر 4 (At most 4)

المصدر: مخرجات Eviews.13

- أظهرت نتائج القيمة العظمى (Max-Eigenvalue Test) ما يلي: أكدت نتائج اختبار القيمة العظمى نفس الاستنتاج بوجود خمس متجهات تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5% . هذا ما يعزز قوة الدليل الإحصائي على أن العلاقة بين المتغيرات ليست عشوائية بل مستقرة على المدى الطويل.
- أوضحت معاملات التكامل المشترك أن CAR و LEVR و LIQR تسهم بشكل كبير في تشكيل علاقات طويلة الأجل بقيم موجبة و سالبة تعكس اتجاهات التأثير المتبادل.
- كان تأثير العائد على الأصول أكبر نسبياً من باقي المتغيرات، ما قد يشير أن ROA يلعب دوراً محورياً في ضبط توازن طويل الأجل.
- أوضح معامل التعديل ل CAR و LEVR امتلاك معاملات موجبة و ذات دلالة إحصائية.

V. نتائج الدراسة:

- وجود خمس علاقات تكامل مشترك بين متغيرات محل الدراسة تؤكد أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية في البحرين تتأثر بعوامل مشتركة طويلة الأجل.
- تشير معاملات التكامل المشترك إلى أن المتغيرات محل الدراسة لا تتحرك بصفة مستقلة، بل تجمعها علاقات خطية طويلة الأجل كما أظهرت بعض المعاملات قيماً مرتفعة، تدل على قوة تأثير هذه المتغيرات في المدى الطويل.
- أظهرت معاملات التعديل كيفية تصحيح الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل، و تعكس القيم الكبيرة لبعض المتغيرات حساسية مرتفعة تجاه الاختلالات قصيرة الأجل.
- تدل النتائج على أن متطلبات بازل3 و السياسات المرتبطة بها تؤثر بشكل تراكمي على مؤشر الربحية، بحيث تنشأ علاقة توازنية جديدة عند حدوث تغييرات تنظيمية أو هيكلية.
- أوضحت النتائج أن بعض المتغيرات تتحرك بسرعة نحو إعادة التوازن بينما تحتاج أخرى لمدة أطول، و هذا ما يعكس اختلاف درجة الاستجابة.
- إن المتغيرات المالية المختارة مترابطة بشكل هيكلي، وأن أي صدمات قصيرة الأجل يتم امتصاصها بمرور الوقت عبر آليات التعديل المختلفة، مما يعزز فرضية أن متطلبات بازل III لها تأثير جوهري على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأجل الطويل.



الخلاصة:

شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في البحرين نموا ملحوظا، حيث ارتفع إجمالي الموجودات من 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 61.7 مليار دولار أمريكي في جوان 2024، أي بزيادة تجاوزت 32 ضعفاً. كما ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي الموجودات المصرفية من 1.8% في عام 2000 إلى 15.3% في جويلية 2020. هاذ التطور يشير إلى ريادة البحرين في المصرفية الإسلامية. تتمتع البحرين بمثانة رأسمالية عالية، و حققت مؤشرات الأداء نسب مقبولة، و هذا يشير إلى إمكانية التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية. لاحظنا بعض التذبذبات في مجموع الأصول و الانخفاض حاد غي طبيعي، الأمر الذي يحتاج إلى توضيح من الجهات الرقابية، و أظهرت الدراسة أيضا وجود نقطة انكسار هيكلية أي (تغير مفاجئ في العلاقة)، و من أجل تحقيق أداء مالي إيجابي في المصارف الإسلامية البحرينية، توصي الدراسة إلى:

- مراقبة جودة التمويل و تنويع مصادره، لتقليل الاعتماد على الرفع المالي.
- الحفاظ على متطلبات كفاية رأس المال فوق 15% كحد وقائي.
- تعزيز السيولة في فترات الضغط مثل (جائحة كورونا، و التقلبات الاقتصادية العالمية).
- تكثيف التقارير المالية، بما يعزز معيار الشفافية في البيانات المالية، و الإفصاح عن السياسات المصرفية.
- تعزيز الإصلاحات الهيكلية في النظام المصرفي، وخاصة ما يتعلق بقوانين تنظيمية خاصة بتطبيق متطلبات بازل 3.

قائمة المراجع

- أحمد النجار، 1989، عن الاقتصاد الإسلامي، جريدة الأهرام بتاريخ 24-1، ص15.
- بهاء الدين مصطفى فهمي، م. ش. 2009، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، ص253.
- بوسنة محمد رضا، (2013)، الأزمة المالية العالمية و معيار بازل III، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة أم البواقي الجزائر، العدد 13، 126-146.
- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، 2018، استخدام تقنية تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة أداء الوكالات البنكية، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، (ط15.1) ص137.
- زبير عياش، سناء العايب، (2018)، تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 (العدد 18)، ص 81-94.
- سعيد حسين، أبو العز علي، (2014)، كفاية رأس المال في المصارف التجارية، الجامعة الأردنية كلية الشريعة، المؤتمر الدولي الأول للمالية و المصرفية.



- الطالب غسان، (2015)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف التجارية: بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية، عمان، الأردن، 29-30 جويلية.
- نبيل حشاد، 2010، بازل III، اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث، ص15.
- هبة عبد المنعم، سفيان فعلول، عبد الكريم قندوز، (2020)، تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية، صندوق النقد العربي. العدد 11.
- Bhambra, P., & Fiennes, T. (2007). Supervisory implications of Islamic banking: A supervisor's perspective. In S. Archer & R. A. A. Karim (Eds.), *Islamic finance: The regulatory challenge* (pp. 247–256). John Wiley & Sons.
<https://doi.org/10.1016/j.econmod.2017.05.011>
- Ibrahim, M. H., & Rizvi, S. A. R. (2017), Do we need bigger Islamic banks? An assessment of bank stability, *Journal Of Multinational Financial Management*, N°40, P(77-91). <https://doi.org/10.1016/j.mulfin.2017.05.002>
- Mansor H, Ibrahim, 2019, Capital Regulation and Islamic Banking Performance ; Panel Evidence, *Bulletin Of Monetary Economics Banking*, Vol22N°1, pp(47-68).
- Moody's Analytics & The Institute of Banking Symposium, 2011.
- Patnam, B. H. (1983). Concept of Financial Monetary. *Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review*, pages 6-13.
- Rodney Wilson, 2009, The Development of Islamic Finance in the Gulf Cooperation Council States, p29-30.
- Sairally, B. S., Muhammad, M., & Mustafa, M. M. (2013). Instruments for meeting capital adequacy requirements under Basel III: A Shari'ah perspective. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 5(1), 183–189
- Saleh, A. H., Zeitun, R. (2006). Islamic Banking Performance in the Middle East: A Case study of Jordan, *University of Wollongong*, <http://ro.uow.edu.au/commwk/papers/157>.
- Samad, A. (1999). Relative Performance of Conventional banking vis-à-vis Islamic Bank in Malaysia. *IIUM Journal of Economics and Management* 7 (1), 1-25.
- The Banker ,November 2015, Top Islamic Financial Institutions, p3.
- Turen, J S. (1996). "Performance and Risk Analysis of Islamic Banks: The Case of Bahrain Islamic Bank". *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics* [Online], (8): 3-14. Available from: <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/7001.pdf>.
- Yazan Radwan Qasim, Norhazlina Ibrahim, Safeza Bt Sopian, Murad Ali Al-Zaqeba, 2017, Measurement the Performance Levels of Islamic Banks in Jordan, *Journal of Public Administration and Governance*, Vol. 7, No. 3.
- Zins, A., & Weill, L. (2017), Islamic banking and risk: The impact of Basel II, *Economics Modeling* N°64, P(623-637).